PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Shorouq**
DATE:	**24-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**280,000**
TITLE :	**Doctors to parliamentarians: If you approve health insurance law in its current form we will appeal it**
PAGE:	**03**
ARTICLE TYPE:	**Syndicate News**
REPORTER:	**Hadeir Al Haddary**

«الأطباء» لـ «النواب»: لو وافقتم على قانون «التأمين» بصيغته الحالية سنطعن عليه

النقابة تطالب بإقرار ١٣ تعديلاً على قانون التأمين الصحى وترفض قرار رئيس الوزراء بإنشاء هيئة التدريب الإلزامى للأطباء

منى مينا

كتبت ـ هدير الحضرى:

أعلنت النقابة العامة للأطباء رفضها قرار رئيس الوزراء بإنشاء هيئة التدريب الإلزامى للأطباء «لأنها تتغول على دور الجامعات والنقابات»، ورفض مشروع قانون التأمين الصحى المقترح نظرا «لما شابه من عيوب جوهرية تضر بالمواطن والفريق الطبى والمنظومة الصحية».

وطالبت النقابة فى بيان، بإقرار ١٣ تعديلا على قانون التأمين الصحى، لافتة إلى أنها أرسلت التعديلات لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الصحة وأعضاء بمجلس النواب.

كما طالبت النقابة وزارة الصحة ورئاسة الوزراء ورئيس مجلس النواب، بعدم عرض أى مشروعات قوانين تخص الصحة إلا بعد أخذ رأيها طبقا للدستور، محذرة من أنه فى حالة إقرار قانون التأمين الصحى بصياغته الحالية، سترفع دعوى بعدم الدستورية.

وأوصت النقابة بعدد من الإجراءات لحماية المهن الطبية من الاعتداءات، فى مقدمتها تعديل القوانين المنظمة للعملية الصحية بما يضمن الفصل بين المسميات الوظيفية المختلفة، وسرعة مخاطبة وزير الصحة لتأكيد التفتيش المستمر على جميع المراكز الصحية والتأكد من وجود طبيب بصفة مستمرة.

كما ضمت توصيات النقابة، التى أعلنت عنها فى مؤتمر صحفى، أمس، إدراج المشكلات التى تحدث من ممارس من غير الأطباء وتبليغ النقابة العامة بها، ووضع المراكز الطبية تحت إشراف طبى كامل، مع توجيه تهمة انتحال صفة أو نصب إلى من يزاول المهنة دون ترخيص، فضلا عن إصدار تشريع يجرم المساس بحرمة الجسم.

كما أوصت النقابة بوضع نص قانونى بعدم قبول أى تقارير طبية أو شهادات مرضية إلا بعد اعتمادها بخاتم النقابة، وأن تكون النقابة طرفا ثالثا فى التعاقدات بين الطبيب وأى جهة، وتجديد الترخيص للمراكز والمستشفيات والعيادات، ورفع قيمة الدمغة الطبية، وفرض عقوبة مغلظة على المتهرب.

كما أوصت النقابة بوجود تمثيل لها فى التفتيش على المنشآت، وضبط القيد من خلال الموافقة على التزام جهة العمل بتسجيل الأطباء بالنقابة الفرعية.

وكلفت النقابة العامة، النقابات الفرعية بالتواصل مع أعضاء مجلس النواب بمحافظاتهم لتوضيح رؤية النقابة حول ضرورة إجراء تعديلات جوهرية بمشروع التأمين الصحى ليحقق طموحات الشعب فى رعاية صحية حقيقية، وفى ضرورة وجود برنامج للتدريب والتعليم الطبى المستمر (على نفقة جهة العمل) وبدون تغول على المؤسسات الأخرى.

وفيما يتعلق بعلاج الأطباء، وافقت النقابة على فكرة إنشاء مستشفى للأطباء من حيث المبدأ، وأوصت بإنشاء لجنة بالنقابة العامة والنقابات الفرعية تسمى «علاج الأطباء» وإعادة هيكلة مشروع علاج الأطباء باتحاد نقابات المهن الطبية، وتشكيل لجنة للإشراف على مشروع العلاج.